

Distr.: General
9 February 2016
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس الأمن ٢١٤٩ (٢٠١٤) الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وإلى قرار مجلس ٢٢١٧ (٢٠١٥) الذي قرّر بموجبه أن يكون للبعثة قوام ينطوي على ٢٠٨٠ فرداً من أفراد الشرطة، من بينهم ٤٠ موظفاً من موظفي شؤون السجون.

وكما تعلمون، فإنني أشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الأمنية غير المستقرة في بانغي، وإزاء غياب القدرات الوطنية على إدارة السجون وتوفير أمنها بشكل ملائم. فقد تمكن ٦٨٩ سجيناً، من بينهم عناصر خطرة، من الفرار من سجن بانغي المركزي خلال أحداث العنف التي وقعت في بانغي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وذلك بتواطئ مع القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى التي كانت مكلفة بمراقبة الدخول إلى هذا السجن. وقد لحقت بالسجن أضرارٌ جسيمة جراء هذا الحادث الذي تسبب، مع أحداث أخرى مماثلة، في تقويض الأمن وجهود مكافحة الإفلات من العقاب.

وتحتفظ السلطات الانتقالية حالياً باثني عشر من الانفجار البارزين في مرفق الاحتجاز كامب دي رو الموجود في معسكر تابع للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى خارج بانغي. ويوجد من بين هؤلاء الانفجار زعماء لمجموعات مسلحة تابعة لمليشيات أنتي بالاكا وائتلاف سيليكسا السابق. وفي ظل غياب الموظفين الوطنيين لشؤون السجون، تسهر على مراقبة هؤلاء المحتجزين حالياً عناصرٌ غير مدربة تابعة للقوات المسلحة. وتلقى هذه العناصر دعماً محدوداً من عدد قليل من موظفي شؤون السجون التابعين للبعثة ومن حفظة السلام بفرقة العمل التابعة للبعثة والمكلفة بتأمين المحيط الخارجي للمباني.



ومن المتوقع أن تستمر الحالة الأمنية في بانغي هشة جدًا في أعقاب الاستفتاء الذي تم في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. كما أنه من المتوقع أن تكون هناك اعتقالات أخرى، نتيجة أيضا لتنفيذ ولاية البعثة فيما يتعلق بالتدابير المؤقتة العاجلة. وقد تم نقل ٨٩ محتجزا إلى سجن بانغي المركزي منذ إعادة فتحه في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ومع ذلك، ولا يزال عدد موظفي شؤون السجون الوطنيين غير كاف لتوفير الأمن. لذلك، تعمل البعثة مع السلطات الانتقالية من أجل زيادة المؤهلين من هؤلاء الموظفين في السجن المركزي وفي مرفق الاحتجاز كامب دي رو.

إنّ مسألة مقترفي الجرائم الخطيرة والمحرّضين عليها، وإلقاء القبض مرة أخرى على من هربوا من سجن بانغي المركزي، يظلال من الأولويات الرئيسية التي ستُساعد في ردع المجرّمين الذين يحاولون عرقلة سير الانتخابات وعملية السلام. لذلك، فإنّ مسألة نشر عدد إضافي من موظفي شؤون السجون، الذين توفرهم الحكومات، تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لدعم جهود البعثة في مجال مكافحة الإفلات من العقاب، وذلك بالتزامن مع الإنشاء المرتقب للمحكمة الجنائية الخاصة وتنفيذها لمهامها فيما يتعلق بالتدابير المؤقتة العاجلة.

فالأمر يتطلب ثمانية وستين موظفا آخر من موظفي شؤون السجون الذين تتوفر فيهم المهارات اللازمة، والذين تقدّمهم الحكومات من أجل دعم إحلال الأمن في مرفق الاحتجاز كامب دي رو وفي سجن بانغي المركزي. لذلك، سأغدو ممّتنا لو أذن المجلس بزيادة القوام الحالي من موظفي شؤون السجون بالبعثة من ٤٠ موظفا إلى ١٠٨ موظفين. وللتقليل من احتمالات وقوع حوادث سجنية، بما في ذلك عمليات هروب، سيتولى هؤلاء الموظفون الإضافيون مرافقة وتدريب الأفراد النظاميين الوطنيين و/أو موظفي شؤون السجون الوطنيين وبناء قدراتهم في مجال إدارة الأمن، وذلك على مدار الساعة وخلال كامل أيام الأسبوع. وهم سيساعدون أيضا في معالجة أوجه القصور التي تواجهها الحكومة حاليا في مجال تأمين مراقبة المحتجزين البارزين في مرفق الاحتجاز كامب دي رو، وسيعملون في الوقت نفسه على ضمان أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة.

وأكون ممّتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذا الأمر.

(توقيع) بان - كي مون